Distr.: General
30 April 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالمحيطات
نيس، فرنسا 2025

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حلقات العمل من أجل المحيطات

حلقة العمل من أجل المحيطات 10: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أُعدت هذه الورقة المفاهيمية عملا بالفقرة 24 من قرار الجمعية العامة 128/78 التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة أن يعد ورقة مفاهيمية عن كل موضوع من مواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، آخذا في الاعتبار عمليات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بالمحيطات وما يُحتمل أن يقدم في شأنه من مساهمات أخرى. وتتعلق هذه الورقة بحلقة العمل من أجل المحيطات 10 المعنونة "تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي المجسّد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار". وتتطرق هذه الورقة للغايات ذات الصلة بالموضوع من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من حيث حالة واتجاهات إنجازها والتحديات والفرص المرتبطة بذلك، في إطار الموضوع الشامل للمؤتمر: "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام".

* A/CONF.230/2025/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - وعيا من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ("الاتفاقية") بأن "مشـــاكل حيز المحيطات وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل"، فقد أنشـــأت "نظاما قانونيا للبحار والمحيطات [...] يشـــجّع على اســـتخدام البحار والمحيطات في الأغراض السلمية، والانتفاع بمواردها على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة، وصون مواردها الحية، ودراســـة وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها"[(1)]. والتنفيذ الفعال للقانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية أمر ضـــروري لتحقيق هذه الأهداف ودعم العمل على تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

2 - ومع حلول الذكرى الســـنوية الثلاثين لبدء نفاذ الاتفاقية في 16 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2024، أظهرت التطورات المستجدة مؤخرا في قانون البحار وشؤون المحيطات أن الاتفاقية، باعتبارها "صكًّا حيًّا"[(2)]، يمكن أن تُســـتكمل بصـــكوك أخرى، وأن النظام القانوني للمحيطات يمكن أن يتكيف ليتصـــدى للتحديات الجديدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهدف 14 وغيره من الأهداف والغايات المتعلقة بالمحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتقدّم هذه الورقة المفاهيمية لمحة عامة عن الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وما يتصـل بها من صـكوك، وتوضـح كيف تدعم هذه الأحكام حفظ المحيطات ومواردها واسـتخدامها على نحو مسـتدام. ويجري تسـليط الضـوء على التقدم المحرز في المجالات ذات الصـلة، وكذلك على الثغرات والتحديات في تنفيذ الإطار القانوني، إلى جانب الفرص والحلول العملية لتحسين التنفيذ وتعزيزه، بسبل منها تعبئة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبناء شراكات قوية، وتعزيز التعاون وتوسيع نطاق العمل في مجال المحيطات على جميع المستويات.

ثانيا - الحالة الراهنة والاتجاهات

3 - إن تنفيذ القانون الدولي، على النحو المبين في الاتفاقية، هو مقصـد الغاية 14-ج بالذات ويتسـم بأهمية حيوية لتحقيق جميع الغايات الأخرى للهدف 14. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المســـتدامة، حدثت تطورات هامة في المجال القانوني، مما يؤكد، كما تذكّر الجمعية العامة سنويا في قراراتها بشأن المحيطات وقانون البحار، أن الاتفاقية تضـع الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفّذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار وأنها تتسم بأهمية استراتيجية باعتبارها أساسا للعمل والتعاون على الصـــعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. والاتفاقية، بأطرافها البالغ عددهم 170 طرفا، تحظى بقبولٍ يكاد يكون عالميا والكثير من أحكامها يجسّـد القانون الدولي العرفي[(3)]. ويرد أدناه أبرز ما اســتجد مؤخرا من تطورات مع التركيز على أربعة مجالات مواضـيعية تتوافق مع الغايات العشـر للهدف 14 والأحكام ذات الصلة من الاتفاقية، والمجالات الأربعة هي حماية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي

(1) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الديباجة.

(2) المحكمة الدولية لقانون البحار، *طلب فتوى مقدم من لجنة الدول الجزرية الصـــغيرة النامية المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي*، القضية رقم 31، 21 أيار/مايو 2024، الفقرة 130.

(3) رواندا وسان مارينو هما آخر طرفين انضما إلى الاتفاقية عقب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

البحري والحفاظ عليهما؛ واستدامة مصايد الأسماك؛ والإدارة المستدامة للموارد غير الحية؛ والنهوض بمعرفة المحيطات وفهمها من خلال البحوث العلمية البحرية وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها.

4 - وفيما يتعلق بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام، ترد في الجزء الثاني عشر من الاتفاقية التزاماتُ الدول بمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه، أيا كان مصدره، وبحماية النظُم الإيكولوجية النادرة أو السريعة التأثر وموائل الأنواع المستنزَفة أو المهدّدة أو المعرّضة لخطر الزوال وغيرها من أشكال الحياة البحرية والحفاظ عليها. وبالنظر إلى التهديدات التي تتعرض لها صحة المحيطات بفعل الأنشطة البشرية، بما في ذلك آثار تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، يصبح التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات أمرا حاسم الأهمية لتحقيق الغاية 14-ج من الهدف 14، وتحقيق غايات أخرى من بينها الغايات 1-14 و 2-14 و 3-14.

5 - وحتى وقت قريب كان يكمّل الاتفاقيةَ اتفاقان للتنفيذ - هما الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق الجزء الحادي عشر) الذي ينطبق على المنطقة الدولية لقاع البحار (المنطقة)[4]، واتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصدة السمكية).

6 - وبعد قرابة عقدين من المفاوضات، اعتُمد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري) بتوافق الآراء، في 19 حزيران/يونيه 2023. وهذا هو الاتفاق التنفيذي الثالث للاتفاقية، وعلى هذا النحو، يجب تفسيره وتطبيقه في سياق الاتفاقية وبطريقة تتسق معها[5]. وهو يتناول مجموعة من أربع مسائل رئيسية تندرج ضمن الهدف العام منه المتمثل في ضمان حفظِ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، في الحاضر وعلى المدى البعيد، من خلال التنفيذ الفعّال للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وتوطيد التعاون والتنسيق الدوليين. وباعتبار اتفاق حفظ التنوع البيولوجي أول اتفاق شامل ومشترك عبر القطاعات منذ عقود بعد اعتماد الاتفاقية، فإنه يحمل في طياته إمكانية الوصول إلى نُهج أكثر تكاملا لإدارة الأنشطة في المحيطات، على النحو الوارد في ديباجة الاتفاقية. وقد أكدت الجمعية العامة، في الفقرة 2 من قرارها 272/78، على أهمية التبكير ببدء نفاذه وعلى تنفيذه الفعال. ومن المتوقع أن يقدم الاتفاق إسهامات حيوية في الجهود الجماعية الرامية إلى عكس الاتجاهات المدمرة التي تتعرّض لها المحيطات ومواردها، وأن يسهم بالتالي في تحقيق الهدف 14 وغاياته، فضلا عن الأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك أهداف وغايات إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي[6].

---

(4) قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية (المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار).

(5) الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، المادة 5، الفقرة 1.

(6) عملاً بالفقرة الأولى من المادة 68، يبدأ نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام بعد مضي 120 يوما على إيداع الصك الستين من صكوك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام. وحتى 18 آذار/مارس 2025، بلغ عدد الموقعين على الاتفاق 112 موقعا، وصادق عليه 20 منهم أيضا.

7 - ويتألف إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر المعقود في ديسمبر/كانون الأول 2022، من 23 هدفا عالميا عملية المنحى لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وضع حد لفقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030، ويكتسي الهدفان 2 و 3 من تلك الأهداف أهمية خاصة بالنسبة إلى مقاصد الجزء الثاني عشر من الاتفاقية، إذ يهدفان إلى ضمان إصلاح 30 في المائة على الأقل من النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المتدهورة بشكل فعّال بحلول عام 2030، وضمان حفظ وإدارة 30 في المائة على الأقل من المناطق البحرية والساحلية بشكل فعّال.

8 - وقد خطا مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه السادس عشر، خطوات مهمة نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك اعتماد طرائق تفعيل الآلية المتعددة الأطراف للتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية، بما يشمل إنشاء صندوق جديد[7]، والاتفاق على الترتيبات المؤسسية للمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في العمل المضطلع به بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي[8]. وإضافة إلى ذلك، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن طرائق تعديل أوصاف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية ووصف المناطق الجديدة[9].

9 - وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بالغاية 1 من الهدف 14، أحرزت لجنة التفاوض الحكومية الدولية المنشأة بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 14/5 تقدما في عملها لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. ووفقا للقرار، يجب أن يستند الصك إلى نهج شامل يتناول دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، شاملة إنتاجها وتصميمها والتخلص منها. وفي عام 2025، ستستأنف اللجنة المفاوضات على أساس مشروع نص قدّمه الرئيس في ختام الدورة الخامسة، في كانون الأول/ديسمبر 2024.

10 - وفيما يتعلق بمنع التلوث الناجم عن السفن، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية في عام 2023 استراتيجية منقحة بشأن الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من السفن، ووافقت على المبادئ التوجيهية المنقحة للحد من الضجيج المنتشر تحت الماء الناجم عن النقل البحري لمعالجة أثره الضار على الأحياء البحرية، وفي عام 2024، اعتمدت مبادئ توجيهية بشأن كثافة انبعاثات غازات الدفيئة على مدى دورة حياة أنواع الوقود البحري. ومع تزايد مخاطر التلوث البحري الناجم عن الانسكابات النفطية من وقود السفن بسبب زيادة حركة الملاحة البحرية، حدث تطور إيجابي آخر تمثل في بلوغ عدد الأطراف في الاتفاقية الدولية لعام 2001 بشأن المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بوقود السفن الزيتي 107 أطراف[10]. وإضافة إلى ذلك، قررت المنظمة

(7) مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 2/16 المؤرّخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(8) مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 5/16 المؤرّخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(9) مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر 16/16 المؤرّخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(10) تركمانستان وسان تومي وبرينسيبي والعراق هي آخر ثلاث دول انضمت إلى الاتفاقية، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

البحرية الدولية، من خلال تطبيق المبادئ التوجيهية المنقحة لتحديد وتعيين المناطق البحرية البالغة الحساسية، تعيين منطقتين بحريتين جديدتين من المناطق البحرية البالغة الحساسية[11].

11 - وبالنظر إلى التداعيات المثيرة للقلق الناجمة عن تغيّر المناخ والتي تؤثر على المحيطات والأنواع البحرية والنظُم الإيكولوجية الساحلية، يتسم كلٌّ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس لعام 2015 بأهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الهدف 14. وتوفر الحوارات السنوية المتعلقة بالمحيطات وتغير المناخ، التي استُهلّت خلال الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية، منتدى فريدا لتعزيز التعاون من خلال حشد جميع الجهات الفاعلة، وتحسين فهم العلاقة بين المحيطات والمناخ وبناء العمل المناخي القائم على المحيطات. وفي عام 2023، شجعت الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي كانت بمثابة اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، على زيادة تعزيز العمل القائم على المحيطات، حسب الاقتضاء[12]. وفي هذا الصدد، تشير الوثيقة الختامية لأول حصيلة عالمية في إطار اتفاقية باريس إلى أن النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تدابير التكيف والتحمل المعتمدة على المحيطات يمكن أن تقلل من مجموعة من مخاطر تغير المناخ وتجلب منافع مشتركة متعددة[13].

12 - وفي الفترة المؤدية إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، كان دور المحاكم والهيئات القضائية الدولية أساسيا في توضيح الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. ففي أيار/مايو 2024، أصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار بالإجماع فتواها بشأن *طلب الفتوى الذي تقدمت به لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي*. وأقرت المحكمة بأن الالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها بموجب المادة 192 من الاتفاقية نطاقه واسع ويشمل أي نوع من الضرر أو المخاطر التي قد تلحق بالبيئة البحرية، وأن الآثار الضارة لتغير المناخ وتحمض المحيطات تستوفي المعيار المتعلق بـ "الآثار الضارة" بموجب الفقرة 1 من المادة 1 من الاتفاقية، وخلصت بالتالي إلى أن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ في الغلاف الجوي تشكل تلوثا للبيئة البحرية. وترتبط الفتوى ارتباطا مباشرا بالهدفين 13 و 14، بما في ذلك على وجه الخصوص الغايتين 14-1 و 14-3. وفي قضية أخرى لا تزال قيد النظر أمام محكمة العدل الدولية، طلبت الجمعية العامة من المحكمة إصدار فتوى بشأن *التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ*، بالنظر إلى مجموعة متنوعة من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاق باريس.

13 - وفيما يتعلق باستدامة مصايد الأسماك، فإن الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية فيما يتعلق بالحفظ والإدارة المستدامة للموارد الحية مفصّلة في اتفاق الأرصدة السمكية من حيث صلتها بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتكمّل الاتفاقيةَ واتفاقَ الأرصدة السمكية،

(11) المنطقتان هما شمال غرب البحر الأبيض المتوسط، في عام 2023، وجزيرة نوسا بينيدا وجزر جيلي ماترا في مضيق لومبوك، في عام 2024.

(12) مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر 1/م أ ت -5.

(13) المرجع نفسه، الفقرة 56.

الذي يضم حاليا ما عدده 93 طرفا[14]، صكوكٌ أخرى، ومنها معاهدات عالمية وإقليمية ومبادئ توجيهية، مثل تلك التي أُبرمت برعاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

14 - وتشمل صكوك منظمة الأغذية والزراعة الملزمة قانونا ذات الصلة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء) واتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية (الاتفاقية بشأن الامتثال). ويتمثل الاتجاه الإيجابي منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في زيادة عدد التصديقات والانضمامات إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الذي يضم حاليا 81 طرفا[15]. والعديد من تلك الدول هي أيضا أطراف في الاتفاقية بشأن الامتثال التي تضم حاليا 45 طرفا[16]. وفي عام 2023، اعتمدت الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء استراتيجية بالي لتحسين فعالية الاتفاق وأطلقت النظام العالمي لتبادل المعلومات. وبالنظر إلى ما ورد عن الإفراط في استغلال الموارد السمكية لثلث الأرصدة السمكية في العالم واستمرار مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فإن تنفيذ الالتزامات بموجب كل من الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والاتفاقية بشأن الامتثال أمر بالغ الأهمية لتحقيق الغاية 14-ج من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الغايتين 14-2 و 14-4[17].

15 - وتشمل التطورات المتعلقة بصكوك المنظمة غير الملزمة قانونا ذات الصلة منذ عام 2022 اعتماد لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المسافنة والخطوط التوجيهية للتربية المستدامة للأحياء المائية، وهذه الأخيرة تدعم التنفيذ الفعال لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في قطاع تربية الأحياء المائية. وإضافة إلى ذلك، واصلت المنظمة، بصفتها الوكالة الأمينة على الغاية 14-ب من أهداف التنمية المستدامة، دعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، التي اعتمدت في عام 2014، وفي هذا السياق، استضافت المنظمة مؤتمر القمة الثاني لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، في عام 2024، في روما[18].

16 - وفيما يتعلق بالغاية 14-6، سيبدأ نفاذ الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية في حزيران/يونيه 2022، عند الحصول على قبول ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية[19]. وحتى الآن، بلغ عدد الأعضاء الذين قبلوا الاتفاق 64 عضوا.

(14) في حزيران/يونيه 2023، بعد مرور عام على مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاق الأرصدة السمكية، وبذلك أصبحت الطرف الثالث والتسعين فيه.

(15) صدقت ثمانية من تلك الأطراف على الاتفاق أو انضمت إليه عقب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. للاطلاع على الوضع الحالي للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، انظر: www.fao.org/treaties/results/details/en/c/TRE-000003.

(16) للاطلاع على الوضع الحالي للاتفاقية بشأن الامتثال، انظر: www.fao.org/treaties/results/details/en/c/TRE-000023.

(17) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(18) المرجع نفسه.

(19) للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء منظمة التجارة العالمية الذين قبلوا الاتفاق، انظر: www.wto.org/english/tratop_e/rulesneg_e/fish_e/fish_acceptances_e.htm.

وباعتباره أول اتفاق لمنظمة التجارة العالمية يركز على البيئة وعلى ضمان استدامة المحيطات، فإنه يهدف إلى الحد من أنشطة الصيد الضارة من خلال حظر الإعانات التي تدعم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وأنشطة الصيد في الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط والصيد خارج حدود ولاية الدول الساحلية أو اختصاص المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك[20].

17 - وفي عام 2023، جدد المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق الأرصدة السمكية التأكيد على الالتزام بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها استخداما مستداما لتحقيق التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في الهدف 14، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى علاقة الترابط بين تحقيق بعض الغايات المدرجة في تلك الخطة والتنفيذ الفعَّال لاتفاق الأرصدة السمكية وتوصيات المؤتمر الاستعراضي.

18 - وعلاوة على ذلك، كانت المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في اجتماعه التاسع عشر المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بشأن إدراج المزيد من الأنواع المائية المستغلة تجاريا في التذييل الثاني للاتفاقية، من الأمور ذات الصلة بالغايتين 14-2 و 14-4[21].

19 - وفي عام 2022، وهي آخر سنة كاملة تتوافر عنها بيانات، بلغ إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من المناطق البحرية والساحلية حوالي 151 مليون طن. وبالنظر إلى أن النظم الغذائية المائية تسهم بشكل كبير في تغذية الإنسان، وتوظف أكثر من 60 مليون شخص في القطاع الأولي، وتدعم في الوقت عينه سبل عيش قرابة 600 مليون شخص، فإن إدارتها المستدامة أمر حيوي للتصدي لانعدام الأمن الغذائي والفقر في جميع أنحاء العالم. ويتطلب تحسين استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التنفيذ الفعال للاتفاقية، ولاتفاق الأرصدة السمكية وغيرهما من الصكوك والتدابير ذات الصلة، المعتمدة على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية[22].

20 - وفيما يتعلق بالموارد البحرية غير الحية، أحرزت السلطة الدولية لقاع البحار تقدّما في عملها نحو اعتماد أنظمة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وبوصفها المنظمة التي عهدت إليها الاتفاقية واتفاق الجزء الحادي عشر بتنظيم ومراقبة جميع أنشطة استكشاف موارد المنطقة واستغلالها لصالح البشرية جمعاء، يتعين على السلطة ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة. واعتمدت السلطة، في إطار اضطلاعها بولايتها، ثلاث مجموعات من الأنظمة للتنقيب عن الموارد المعدنية في المنطقة. وحتى الآن، أبرمت السلطة 31 عقدا لأنشطة الاستكشاف في المنطقة مع 22 متعاقدا[23]. وإضافة إلى ذلك، بدأ العمل على وضع أنظمة لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة في عام 2014، وسيستمر العمل خلال الدورة الثلاثين للمجلس، في عام 2025، بما يتماشى مع خريطة الطريق المنقحة التي أقرها المجلس في تموز/يوليه 2024، وعلى أساس النص الموحد المنقح لمشروع أنظمة الاستغلال

(20) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) انظر: https://www.isa.org.jm/exploration-contracts.

الذي أصدره رئيس المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2024[24]. وستسهم نتائج هذه العملية في تعزيز ولاية السلطة بموجب الاتفاقية واتفاق الجزء الحادي عشر[25].

21 - وفيما يتعلق بالبحث العلمي البحري، يحدد الجزء الثالث عشر من الاتفاقية إطارا قانونيا شاملا لتعزيز وإجراء البحوث العلمية البحرية التي تعتبر أساسية لزيادة الفهم العلمي للمحيطات، والمساهمة بالتالي في تحقيق الهدف 14، بما في ذلك على وجه الخصوص الغاية 14-أ. ويؤدي الجزء الرابع عشر من الاتفاقية المكرّس لتعزيز تنمية ونقل العلوم البحرية والتكنولوجيا البحرية دورا حاسما في دعم التنفيذ الفعال للجزء الثالث عشر. ويتضمن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري أيضا جزءا خامسا مخصصا لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، ويُتوقع أن يدعم تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

22 - وتتولى اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بصفتها المنظمة المختصة في مجال البحث العلمي البحري بموجب الاتفاقية، وحسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة، مسؤولية تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة 2021-2030، الذي يشكل إطار عمل عالمي للتصميم والتنفيذ المشتركين لعلوم ومعارف المحيطات من أجل دعم التنمية المستدامة وتتولى العمل على عشرة تحديات في عقد المحيطات تتواءم تواؤما كبيرا مع غايات الهدف 14. ويقدم التقرير عن حالة المحيطات لعام 2024 رؤى عن الأنشطة العلمية المتعلقة بالمحيطات من أجل تحقيق أهداف عقد المحيطات.

23 - وتوفر العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، التي أنشأتها الجمعية العامة، من خلال تقييماتها العالمية للمحيطات موجزا تجميعيا لأحدث ما توصلت إليه العلوم المتاحة عن حالة محيطات العالم والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجري فيما يتعلق بالمحيطات. وتقدّم التقييمات العالمية للمحيطات، وهي التقييمات العالمية الوحيدة للمحيطات التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة، معلومات أساسية يستخدمها صانعو القرارات لتحقيق الإدارة المستدامة للمحيطات وتوفر الدعم للعمليات المتعلقة بالمحيطات، مما يسهم في تحقيق الغاية 14-أ. وحاليا، تمضي العملية المنتظمة قدما في العمل نحو إنجاز تقييمها العالمي الثالث للمحيطات، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في نهاية عام 2025. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة في عام 2024، إطلاق الدورة الرابعة للعملية المنتظمة للفترة 2026-2030 (انظر القرار 144/79، الفقرة 333).

ثالثا - التحديات والفرص

ملاحظات عامة

24 - إن العدد المتزايد من المعاهدات والصكوك الدولية التي اتفقت بشأنها الدول أو تقدمت المفاوضات بشأنها، منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، يظهر التقدم الهام الذي أُحرز نحو تعزيز الإطار القانوني الدولي لضمان حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو

(24) مساهمة السلطة الدولية لقاع البحار.

(25) المرجع نفسه.

مستدام[26]. ومع ذلك، قد يكون من الصعب ضمان الاتساق في التطوير المستمر للقانون الدولي وتنفيذه عبر الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة[27].

25 - ويعد مستوى المشاركة في الصكوك القانونية الدولية عاملا رئيسيا لضمان فعاليتها. وقد دأبت الجمعية العامة، في قرارها 144/79 وغيره من القرارات، على تشجيع الدول التي لم تصبح أطرافا في الصكوك ذات الصلة على أن تصبح أطرافا فيها، كما دعتها إلى تنفيذ التزاماتها. ومع ذلك، لا تزال الثغرات في القدرات والقيود المالية تشكل العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة الدول النامية على وجه الخصوص. وتتفاقم هذه القيود بسبب العدد المتزايد من الصكوك القانونية ذات الصلة[28]. وفي حين أن الموارد المالية متاحة لدعم الدول في جهودها الرامية إلى أن تصبح أطرافا في هذه الصكوك وتنفيذها، إلا أن الوصول إلى تلك الموارد قد تعوقه محدودية قدرات الدول المهتمة في تحديد وتقييم احتياجاتها في مجال القدرات وتحديد أولوياتها[29].

26 - وفي بعض الحالات، منع تدني مستوى المشاركة أو أخّر بدء نفاذ الصكوك القانونية الدولية أو أعاق فعالية تحقيق أهدافها[30]. ولم يبدأ نفاذ العديد من الصكوك المعتمدة تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية حتى الآن[31]. فعلى سبيل المثال، لم تصدّق إلا ثماني دول حتى الآن على الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل المواد الخطرة والضارة عن طريق البحر، بصيغتها المعدلة بالبروتوكول الملحق بها لعام 2010. وفي حين أن عدد التصديقات المطلوب لبدء نفاذها (12) أصبح في متناول اليد، إلا أن هناك حاجة إلى مشاركة أوسع بكثير لضمان أن تصبح هذه الاتفاقية فعالة في تحقيق أهدافها.

27 - وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية والصكوك ذات الصلة له أهمية حيوية لتحقيق هدف حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. غير أن التحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاقية لا تزال قائمة، لا سيما بالنسبة للدول النامية، وتحديدا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لظروفها الخاصة. ويحول الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية والمعارف العلمية والدراية الفنية اللازمة لتنفيذ التدابير ذات الصلة ورصدها وإنفاذها دون مشاركة تلك الدول بفعالية في الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والاستفادة منها. وإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف بأن الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية لم تنفذ بفعالية[32]. ومن شأن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري أن يتيح فرصة هامة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، بسبل

(26) مساهمة البنك الدولي.

(27) المرجع نفسه.

(28) المرجع نفسه.

(29) المرجع نفسه.

(30) "جلسة الحوار 7 بشأن إقامة الشراكات: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، ورقة مفاهيمية أُعدّت لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

(31) A/CONF.230/2022/7، الفقرة 23.

(32) Harriet Harden-Davies, Diva J. Amon, Tyler-Rae Chung, et al., "How can a new UN ocean treaty change the course of capacity building? " *Aquatic Conservation: Marine and Freshwater Ecosystems*, vol. 32, No. 5, pp. 907–912؛ و Yagi Blasiak, "Shaping an international agreement on marine

منها توفير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية اســـتنادا إلى احتياجات الدول الأطراف النامية وأولوياتها، مع مراعاة الظروف الخاصـــة للدول الجزرية الصـــغيرة النامية وأقل البلدان نموا، ومن أجل تلبية تلك الاحتياجات والأولويات[33]. وســتكون أحكام الاتفاق المتعلقة بالتمويل، التي تشــمل إنشــاء آلية مالية لدعم الدول النامية في تنفيذ الاتفاق، أســاســية لتعبئة الموارد المالية دعما لتحقيق أهداف الاتفاق,للجهود العالمية الرامية إلى تحسين صحة المحيطات وقدرتها على الصمود.

حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام

28 - مع اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي البحري وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مؤخرا، والصك الجديد الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية الذي يجري التفاوض بشأنه، فإن الفرص الناجمة عن العدد المتزايد من الصكوك القانونية الدولية تتجلى بشكل خاص في سياق حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام.

29 - ويقر اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري بالحاجة إلى التصــدي، بطريقة متســقة وتعاونية، لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية للمحيطات. ويُنشـــئ الزخم نحو بدء نفاذ الاتفاق بســرعة وتنفيذه بفعالية فرصــة لا مثيل لها لكي تضـمن الجهود العالمية حفظ التنوع البيولوجي البحري واسـتخدامه على نحو مســـتدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والتي تغطي زهاء ثلثي المحيطات[34]. ويُتوقع أن يُســـهم الاتفاق، عند بدء نفاذه، في معالجة التفاوت في قدرات الدول على تنفيذ الأنشـــطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية والمتعلقة بمعلومات التســـلســـل الرقمي المتعلقة بتلك الموارد وعلى الاســتفادة من هذه الأنشــطة، بما يضــمن أن تُنّفذ الأنشــطة لما فيه منفعة جميع الدول ولصالح البشرية كافة، وأن يجري تقاسم المنافع الناشئة عن هذه الأنشطة على نحو عادل ومنصف. وينص الاتفاق أيضا على إنشاء الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما يشمل المناطق البحرية المحمية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، مما يســـهم بالتالي في حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وحفظها واسـتعادتها وصـيانتها وفي تعزيز القدرة على الصـمود في وجه عوامل الإجهاد، ومنها تلك المتعلقة بتغير المناخ وتحمض المحيطات والتلوث البحري. ويهدف الاتفاق كذلك إلى المساعدة في منع الآثار الضـارة للأنشـطة المخطط لها على البيئة البحرية وتخفيف حدّتها وإدارتها، من خلال أحكامه المتعلقة بتقييمات الأثر البيئي. وإضـافة إلى ذلك، يخطو الاتفاق خطوات هامة نحو تعزيز قدرة الدول على المشـاركة في الأنشـــطة المضـــطلع بها في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية وتنفيذ أحكامه تعزيزا لأهداف الاتفاقية، وذلك باشـتراطه التعاون لمسـاعدة الأطراف، ولا سـيما الدول الأطراف من الدول النامية، من خلال بناء القدرات وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. ويمكن لتحســـين إمكانية اطلاع الدول على أحدث الخبرات العلمية والتكنولوجيا البحرية أن تساعدها في حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها بفعالية أكبر.

biodiversity beyond areas of national jurisdiction: Lessons from high seas fisheries", *Marine Policy*, .vol. 71, pp. 210-216

(33) انظر المادة 42، الفقرة 4 من اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري.

(34) مساهمة الاتحاد الأوروبي.

30 - ويكمل كل من اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بعضهما البعض ويدعم كل منهما الآخر[35]. ولذلك، فمن شأن تنفيذهما الفعال أن يعزز الجهود العالمية الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام والتخفيف من آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية[36].

31 - وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة التلوث البحري، أقرت الجمعية العامة، في الفقرة 243 من قرارها 144/79، بأن معظم عبء التلوث في المحيطات ناجم عن الأنشطة البرية ويؤثر على البيئة البحرية، بما في ذلك أكثر مناطقها إنتاجية. وتتيح المفاوضات الجارية في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية المنعقدة لوضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، فرصة فريدة من نوعها للتصدي بطريقة شاملة للمخاطر البيئية والصحية البشرية الجسيمة التي يشكلها ارتفاع مستويات التلوث بالمواد البلاستيكية وتزايدها السريع، مما يؤثر سلبا على الأبعاد البيئي والاجتماعي والاقتصادي للتنمية المستدامة[37]. ورغم أن اللجنة لم تكن قد اختتمت أعمالها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، كما كان متوخى في البداية، إلا أن الوفود اتفقت على استئناف المفاوضات في عام 2025 على أساس "نص الرئيس". وقد يسهم اختتام عملية التفاوض باعتماد معاهدة جديدة إسهاما كبيرا في تعزيز تنفيذ أحكام الجزء الثاني عشر من الاتفاقية بشأن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها[38].

32 - وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن، تعكس استراتيجية عام 2023 للمنظمة البحرية الدولية بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن التزام المنظمة بالحد من الانبعاثات الناجمة عن الشحن الدولي، وتهدف، على سبيل الاستعجال، إلى التخلص التدريجي منها في أقرب وقت ممكن مع الترويج لانتقال عادل ومنصف. وتشمل أهدافها تعزيز مساهمة المنظمة لمعالجة انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع اتفاق باريس وخطة عام 2030، لا سيما الهدف 13[39]، وكذلك الأهداف والغايات الأخرى، بما يشمل الهدف 14، لا سيما الغايات 14-1 و 14-2 و 14-3 و 14-ج.

33 - والمسؤولية والالتزامات الناجمة عن تلوث البيئة البحرية، وضمان توفر التعويض المناسب عن هذه الأضرار أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على مصايد الأسماك وعلى تربية الأحياء المائية والسياحة. ولذلك من الضروري أن يبدأ نفاذ الصكوك ذات الصلة المتعلقة بالمسؤولية، أما إذا كانت سارية بالفعل، فمن الضروري تحقيق مشاركة أكبر فيها. ومن المهم أيضا ضمان كفاية مستويات التعويضات المتاحة لأصحاب المطالبات، لا سيما بهدف المضي قدما بالغايتين 14-7 و 14-ج[40].

(35) المرجع نفسه.

(36) المرجع نفسه.

(37) UNEP/EA.5/Res.14.

(38) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الفقرة 1 من المادة 194.

(39) لجنة حماية البيئة البحرية، القرار MEPC.377(80)، المرفق، الفقرة 1-10.

(40) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

استدامة مصايد الأسماك

34 - يوفر الإطار الدولي المطبق على مصايد الأسماك، على النحو المبين في الفقرات 13 إلى 19 أعلاه، أساسا قانونيا متينا من أجل ضمان حفظ الموارد البحرية الحية والتنوع البيولوجي واستخدامها على نحو مستدام وتأمين سبل العيش للملايين الذين يعتمدون على هذه الصناعات. ولذلك من المهم ضمان الامتثال لهذه الصكوك وإنفاذها[41].

35 - ويركز اتفاق الأرصدة السمكية تركيزا خاصا على التعاون بين الدول ويحدد المسؤوليات الرامية إلى تعزيز هذا التعاون، وهو ما يمثل تحديات وفرصا في آن واحد. وقد أدى الاتفاق إلى إنشاء عدد متزايد من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وهي الآلية الرئيسية لتفعيل الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي بموجب ذلك الاتفاق، وهذه المنظمات تؤدي دورا حاسما في تحقيق الإدارة الفعالة لمصايد الأسماك ومعالجة آثار مصايد الأسماك على التنوع البيولوجي البحري[42].

36 - وآثار تغير المناخ على الموارد البحرية واضحة بالفعل ومن المتوقع أن تتفاقم. وتُظهر التوقعات العالمية للكتلة الحيوية السمكية القابلة للاستغلال انخفاضات تزيد عن 10 في المائة لمعظم البلدان بحلول منتصف القرن، لا سيما في ظل سيناريوهات انبعاثات مرتفعة، مع حدوث بعض أكبر الانخفاضات في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الأغذية المائية في إمدادات البروتين أو تلك التي تعد من كبار المنتجين العالميين للأسماك البحرية[43]. وبينما يتحسن الفهم العلمي لآثار تغير المناخ، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بتكييف الأطر الإدارية والتنظيمية للاستجابة لتلك الآثار. ومع ذلك، فإن المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تحرز تقدما هاما في فهم ومعالجة آثار تغير المناخ على الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأنواع الكثيرة الارتحال، وقد اعتمد عدد منها توصيات وقرارات بشأن آثار تغير المناخ على الأرصدة السمكية في السنوات الأخيرة[44].

الموارد البحرية غير الحية

37 - تعمل السلطة حاليا على وضع مسودة أنظمة بشأن استغلال الموارد المعدنية في المنطقة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والحماية الفعالة للبيئة البحرية، بما في ذلك التنوع البيولوجي والسلامة الإيكولوجية[45]. وبمجرد وضع الأنظمة، ستلزم هذه الأنظمة أي كيان يخطط للقيام بأنشطة استغلال في المنطقة بالالتزام بمعايير بيئية معينة، بهدف ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة في المنطقة، كما هو مطلوب بموجب الاتفاقية. وحتى الآن، وضعت السلطة قواعد وأنظمة وإجراءات تتعلق بتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن التنقيب عن الموارد المعدنية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تسعى السلطة إلى وضع إجراءات موحدة لإعداد الخطط الإقليمية للإدارة

(41) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(42) المرجع نفسه.

(43) J. L. Blanchard, and C. Novaglio, eds., "*Climate change risks to marine ecosystems and fisheries – Projections to 2100 from the Fisheries and Marine Ecosystem Model Intercomparison Project*, FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 707 (Rome, FAO, 2024).

(44) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(45) ISBA/30/C/CRP.1.

البيئية وإقرارها واستعراضها، بهدف مساعدة السلطة على تحديد مناطق معينة وتوفير مستويات مناسبة من الحماية البيئية من أنشطة الاستغلال في المنطقة، وبالتالي تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها عالميا، بما في ذلك أهداف وغايات خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة[46].

مسائل أخرى

38 - إن الموانئ البحرية والبنى التحتية البحرية ترتبط بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة للتجارة العالمية والتنمية وهي بمثابة عقد محورية في سلاسل التوريد العالمية. ومن المتوقع أن تكون الموانئ وغيرها من البنى التحتية الحيوية للنقل معرضة بشكل كبير ومتزايد لخطر الفيضانات الساحلية بسبب تغير المناخ، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير تكيف فعالة، ولكن هناك تحديات تواجه التخطيط لمثل هذه التدابير وتنفيذها، بما في ذلك محدودية توافر البيانات، والحواجز التي تحول دون تبادل المعارف، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية لدعم جهود بناء القدرات[47].

39 - وأقرت الجمعية العامة، في الفقرتين 139 و 170 من قرارها 144/79، بالأهمية الحيوية للكابلات وخطوط الأنابيب البحرية بالنسبة للاقتصاد العالمي والأمن القومي لجميع الدول، وحثت الدول على تحسين الحماية التي توفرها لها عن طريق اتخاذ تدابير تتصل بمنع وقوع أعمال عنف ضد هذه البنى التحتية الحيوية وعن طريق تنفيذ تدابير من هذا القبيل لضمان الإنفاذ على نحو مناسب وواف. ومع مراعاة المخاطر الكبيرة المحتملة التي تشكلها أعمال العنف هذه على الاقتصاد العالمي والبيئة البحرية وسبل عيش الأشخاص المتضررين من أعمال العنف هذه، من الأهمية بمكان تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي ودعم الدول، بسبل منها المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات المصممة خصيصا، من أجل تطوير القدرة على الصمود والتأهب للحوادث التخريبية.

40 - ومع الاعتراف بالدور المركزي لدولة العلم في تنفيذ القانون الدولي وإنفاذه[48]، يظل تسجيل السفن وسجلات السفن المزورة مشكلة كبيرة تمثل تحديات تعترض تحقيق العديد من الأهداف[49]، لأنها يمكن أن تؤثر، في جملة أمور، على السلامة البحرية والأمن وعلى مكافحة التلوث ورفاهية الملاحين، فضلا عن منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتحت رعاية المنظمة البحرية الدولية، يجري العمل على منع التسجيلات الاحتيالية[50]، بسبل منها استقبال مقترحات لوضع مبادئ توجيهية أو الممارسات الفضلى لتسجيل السفن[51].

41 - ويعد تحسين وضع الملاحين البحريين في العالم مهمة عسيرة، حيث إنهم غالبا ما يعملون في ظروف صعبة ويتعرضون لمخاطر مهنية مختلفة. وبالاستفادة من تجارب الملاحين البحريين، وكذلك من الدروس المستفادة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن التعديلات التي أُدخلت في عام 2022 على

(46) ISBA/29/C/10.

(47) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(48) انظر على سبيل المثال قرار الجمعية العامة 144/79، الفقرة 174.

(49) على سبيل المثال، تنعكس أهمية وضع وإنفاذ تدابير لمنع الجريمة ومكافحتها، بما في ذلك جميع أشكال الممارسات الاحتيالية، في الهدف 16 بشأن التشجيع على إقامة مجتمعات منصفة يسودها السلام ولا يهمش فيها أحد.

(50) انظر قرار الجمعية العامة 144/79، الفقرة 176.

(51) انظر: https://www.imo.org/en/MediaCentre/MeetingSummaries/Pages/LEG-111th-session.aspx.

مدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006[52]، التي بدأ نفاذها في 23 ديسمبر/كانون الأول 2024، تعمل على تطوير وتنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن واجبات دولة العَلَم، بما في ذلك ما يتعلق بظروف العمل وطواقم السفن والمسائل الاجتماعية على السفن التي ترفع علمها[53]. وهذا أمر مهم ليس فقط للنهوض بالهدف 14-ج ولكن أيضا للمضي قدما بالهدف 8، وغايتيه 8-5 و 8-8.

رابعا - حلول واقعية عملية المنحى

42 - إن تلبية احتياجات الدول من القدرات والموارد اللازمة للتغلب على العوائق التي تحول دون التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وتنفيذها، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق والشراكات على الصعيد الدولي، وتعزيز انخراط أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم، وتشجيع الحلول المبتكرة القائمة على العلم، هي أمور حيوية من أجل جني الفوائد من الاتفاقية وتحقيق الهدف 14، ولا سيما الغاية 14 - ج.

43 - ويعرض هذا القسم رؤى لحلول ملموسة واقعية وعملية المنحى يُتوخّى منها التغلب على التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة لدعم تنفيذ القانون الدولي المجسّد في الاتفاقية. والأنشطة والمبادرات المختلفة التي يُسلّط الضوء عليها أدناه، والمضطلع بها على مستويات متعددة ويُشرك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين، إذا ما وُسّع نطاقها، قد تؤثّر إيجابا على حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وقد يكون لها أثر غير مباشر على الأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمحيطات والواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ألف - معالجة القيود على القدرات والموارد

44 - في سياق الولاية المنوطة بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار المتمثلة بتعزيز فهم أفضل للاتفاقية والصكوك ذات الصلة وتقديرها على نطاق أوسع والمساعدة في تطبيقها وتنفيذها بشكل موحد ومتسق، ما فتئت الشعبة تقدم المساعدة في مجال بناء القدرات وغير ذلك من أشكال المساعدة، بسبل منها التدريب والزمالات التدريبية والمساعدة التقنية، وكذلك من خلال الدعم المالي من صناديق التبرعات الاستئمانية، بما في ذلك لمساعدة البلدان النامية على حضور مختلف اجتماعات العمليات المتعلقة بالمحيطات التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة. ويُجرى التدريب والإحاطات الإعلامية بالتعاون مع الشركاء في إطار الصندوق الاستئماني "PROBLUE" التابع للبنك الدولي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ومن خلال مشروع ممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، تقدم المساعدة التقنية وتنمية القدرات للدول النامية بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة وتسخير فوائد الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال تنفيذ أكثر فعالية لخطة عام 2030. وفي سياق مشروع بناء القدرات الذي يموله الاتحاد الأوروبي من خلال صندوق المساعدة المُنشأ بموجب الجزء السابع من اتفاق الأرصدة السمكية، أصدرت الشعبة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في عام 2024 دليلا لإذكاء الوعي باتفاق الأرصدة السمكية وتعزيز تنفيذه. وبدعم من مؤسسة

(52) منظمة العمل الدولية، الوثيقة GB.346/LILS/3، الفقرة 17.

(53) A/78/880، الفقرة 47.

نيبون اليابانية، تدير الشعبة ثلاثة برامج زمالات (برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون، وبرنامج الزمالات للاحتياجات الاستراتيجية، والزمالة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال حوكمة المحيطات) وتقدّم الدعم لشبكة من 291 خريجا من 102 دولة. وعلى مدار أكثر من عشرين عاما، ساهم الخريجون بنشاط في استدامة المحيطات بصفات مختلفة على المستويين الوطني والإقليمي.

45 - ودعما لجهود الدول الرامية إلى أن تصبح أطرافا في اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري والإعداد لتنفيذه، اضطلعت الدول، والشعبة التي تتولّى مهام الأمانة المؤقتة للاتفاق، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بمجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية. وبناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 321/77، وضعت الشعبة برنامج أنشطة لتعزيز فهم أفضل للاتفاق والتحضير لبدء نفاذه. وفي هذا السياق، عقدت الشعبة في عام 2024 خمس حلقات عمل إقليمية، ونظمت جلسات إحاطة إعلامية وفعاليات جانبية عبر الإنترنت، ونشرت سلسلة من صحائف الوقائع حول الاتفاقية، وأطلقت موقعا إلكترونيا جديدا للاتفاق[54]. وكذلك تضطلع الشعبة بأنشطة إضافية لبناء القدرات لفائدة الاتفاق في إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي.

46 - وعلاوة على ذلك، واستجابة لإدراج الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية في إطار الآلية المالية للاتفاق المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 52 منه، وافق مجلس مرفق البيئة العالمية على المبادئ التوجيهية الأولية للأنشطة التمكينية ومشاريع دعم التصديق لتعزيز بدء نفاذ الاتفاق في وقت مبكر والتأهب لتنفيذه[55]. ومن المقرر تقديم الدعم على المستويين العالمي والإقليمي، وكذلك على المستوى الوطني بمبلغ يصل إلى 175 000 دولار لكل دولة.

47 - وبصورة أعم، وضمن منظومة الأمم المتحدة، اعتمدت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات استراتيجية تنمية القدرات (2023-2030) توفر إطارا استراتيجيا من النواتج وأنشطة وإجراءات تنمية القدرات ذات الصلة وتستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية استنادا إلى أبرز احتياجات بناء القدرات التي حُدّدت عقب إجراء تقييمات للاحتياجات من القدرات ومشاورات إقليمية.

48 - وتيسّر الهيئة العديد من البرامج التدريبية والمشاريع والمبادرات المختلفة. وتشمل حلقات العمل الوطنية لتنمية القدرات، ومراكز التدريب والبحوث المشتركة التابعة للسلطة الدولية لقاع البحار، وبرنامج تدريب المتعاقدين وصندوق شراكة السلطة الدولية لقاع البحار[56]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت الهيئة استراتيجية خاصة بها لتنمية القدرات[57]. ومنذ عام 1994، استفاد أكثر من ألف فرد من مبادرات تنمية القدرات التي نفذتها السلطة[58].

49 - ووضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أدوات لبناء القدرات والتدريب، وصكوك، ورؤى، ومنتجات معرفية، وتوجيهات بشأن نقل البضائع واللوجستيات التجارية المستدامة والمرنة. وهي تشمل مجموعة أدوات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي تقدم المساعدة التقنية، بما يشمل الأدوات

(54) انظر: الموقع الشبكي لاتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري www.un.org/bbnjagreement/ar.

(55) انظر مقرر مجلس مرفق البيئة العالمية 2024/14.

(56) انظر www.isa.org.jm/publications/capacity-development-strategy.

(57) انظر ISBA/27/A/5.

(58) مساهمة السلطة الدولية لقاع البحار.

المنهجية، إلى جانب مواد تدريبية وتوجيهية ذات صلة بآثار تغير المناخ والتكيف للبنى الأساسية الحيوية للنقل الساحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية (منصة SIDS Sport-ClimateAdapt)، وهي تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس دعما للجهود التي تبذلها الدول في وضع السياسات والأنظمة والأطر المؤسسية وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام 2030[59]. وإضافة إلى ذلك، ينفذ الأونكتاد مشروع حساب التنمية الذي من المتوقع أن يساعد ويدعم جهود خفض انبعاثات الكربون في منطقة البحر الكاريبي وفي إطار استراتيجية الأونكتاد لعام 2024 لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال العمل المناخي المبني على الأدلة بالاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي وأدوات البيانات المبتكرة لتقدير انبعاثات الكربون من قطاعي الشحن البحري ومصايد الأسماك[60].

50 - وقدّم البنك الدولي الدعم للدول من خلال تعزيز الحوكمة القوية للموارد البحرية والساحلية لتحسين مساهمتها في الاقتصادات المستدامة والشاملة للجميع من خلال التحليلات والمنتجات المعرفية والخبرات التقنية والتمويل، مع التركيز على الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات. ويحظى انخراط البنك في تعزيز الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات بدعم من صندوق PROBLUE، وهو صندوق استئماني جامع متعدد المانحين يهدف إلى دعم محيطات صحية ومنتجة وإلى تنفيذ الهدف 14[61]. وفي عام 2023، العام الرابع على بدء تشغيل PROBLUE، نمت محفظة الصندوق بشكل كبير لتصل إلى ما مجموعه 144 مليون دولار.

51 - وأخيرا، على المستوى الإقليمي، تساهم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في بناء القدرات من خلال دعم الجهود التي يبذلها أعضائها للتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، تعكف الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط على تطوير مستودع إقليمي للتشريعات الوطنية GFCM-Lex، يساعد الدول في تحديد الثغرات في أطرها القانونية الوطنية التي تحكم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتحسين مستوى الامتثال لالتزاماتها الدولية[62].

باء - تعزيز التعاون والتنسيق والشراكات وتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

52 - توفر الاتفاقية إطارا للتعاون الدولي في مجال حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، ويستدعي تنفيذها الفعال تعاونا وتنسيقا فعالين على جميع المستويات.

53 - وتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين هو أيضا في صميم اتفاق الأرصدة السمكية واتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري. وسيوفر هذا الأخير مزيدا من الفرص لتعزيز التعاون المشترك بين القطاعات، وزيادة الاتساق والتنسيق مع الصكوك والأطر والهيئات ذات الصلة وفيما بينها.

54 - وبناء الشراكات وتعبئة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة وإشراكها أمر بالغ الأهمية لتسريع العمل في مجال المحيطات وتحقيق الهدف 14 وغاياته. وتشمل قائمة أصحاب المصلحة مجموعة من الكيانات العالمية والإقليمية، والحكومات الوطنية والمحلية، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، والمجتمع المدني.

(59) مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(60) انظر unctad.org/system/files/official-document/aldcinf2024d1_en.pdf.

(61) مساهمة البنك الدولي.

(62) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

ويجب أن يشمل العمل في مجال المحيطات الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، والفئات الضعيفة والنساء والشباب. وعند اتخاذ تدابير لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، من الأهمية بمكان أن تراعى حقوق ومصالح وشواغل الناس الذين تعتمد سبل عيشهم على المحيطات وعلى مواردها. ويتعين على الدول أن تتشاور وتتعاون مع الشعوب الأصلية بحسن نية من أجل الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو إدارية قد تؤثر عليها[63]، وينبغي استخدام المعارف التقليدية ذات الصلة التي تمتلكها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، حيثما توفرت، إلى جانب أفضل ما توصل إليه العلم والمعلومات العلمية المتاحة[64].

55 - وفيما يلي أمثلة ملموسة على المبادرات الحديثة ذات الصلة مع التركيز على الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات وتعزيز المشاركة الشاملة وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين.

56 - وشبكة الأمم المتحدة للمحيطات آلية مشتركة بين الوكالات تسعى إلى تعزيز التنسيق والاتساق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة والسلطة الدولية لقاع البحار وتعزيز فعاليتهما، في حدود الموارد القائمة، وطبقا للاتفاقية، ولاختصاصات كل مؤسسة من مؤسساتها المشاركة والولايات والأولويات التي أقرتها مجالسها الإدارية[65]. وهي تتألف حالياً من 31 وكالة من وكالات الأمم المتحدة والسلطة الدولية لقاع البحار. وفي كانون الثاني/يناير 2024، أقرّ رؤساء المنظمات المشاركة في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وثيقة الالتزام من أجل تعزيز وتشجيع التنسيق والاتساق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق باتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري.

57 - ولأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعترضها تحديات فريدة من نوعها عند تنفيذ الصكوك والأطر والسياسات الدولية، فقد تُوّج المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في أيار/مايو 2024 باعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أعادت فيه الدول تأكيد التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشددت على ضرورة بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في فهم حقوقها والتزاماتها ومسؤولياتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تمكينها من المشاركة الفعالة في الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية[66].

58 - ومبادرة المحيطات المستدامة هي منصة عالمية تنسقها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وتهدف إلى بناء الشراكات وتعزيز القدرات لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه على نحو مستدام باتباع نهج كُلي شامل. وقد ركز الاجتماع الرابع الحوار العالمي لمبادرة المحيطات المستدامة مع منظمات البحار الإقليمية وهيئات مصايد الأسماك الإقليمية، الذي عُقد في سول في عام 2024، على تبادل الخبرات بشأن عمل كل منها والتعاون بين القطاعات دعما لتحقيق الأهداف والغايات العالمية، فضلا عن تحديد الوسائل والنهج لتعزيز التعاون فيما بين هذه الهيئات داخل الأقاليم وفيما بينها.

59 - ويجمع برنامج المحيطات المشتركة الممول من مرفق البيئة العالمية 65 شريكا في إطار خمسة مشاريع لتعزيز التعاون والتآزر من أجل إظهار وتعزيز عمليات أكثر شمولا ونُهج متكاملة للإدارة المستدامة

(63) انظر قرار الجمعية العامة 295/61، المرفق، المادة 19.

(64) مساهمة النرويج.

(65) انظر قرار الجمعية العامة 70/68، المرفق.

(66) مساهمة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

لمصـايد الأسـماك وحفظ التنوع البيولوجي البحري واسـتخدامه على نحو مسـتدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية[67].

60 - ويُنفّذ اجتماع المائدة المستديرة بشأن تمويل النقل البحري المستدام (FIN-SMART) من خلال المنظمة البحرية الدولية، بالشراكة مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والبنك الدولي، وهو منصة للحوار المنتظم بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع النقل البحري لمواجهة التحديات المالية المتعلقة بالتحول نحو نقل بحري أكثر استدامة ومرونة، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

61 - وفيما يتعلق باستدامة مصايد الأسماك، يزداد اعتماد جلسات التحاور بين العلماء والمديرين وأصحاب المصلحة للمضي قدما بالمسائل الناشئة في المنظمات الوطنية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بهدف معالجة المسائل المعقدة ومنها تغير المناخ، ونُهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، واستراتيجيات الصيد. وبتمويل من مرفق البيئة العالمية وبقيادة منظمة الأغذية والزراعة، يهدف مشروع أسماك التونة لبرنامج المحيطات المشتركة، وهو حاليا في مرحلته الثانية (2022-2027)، إلى تعزيز الإدارة المسؤولة لمصايد أسماك التونة والحفاظ على التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية باتباع نهج تشاركي يستخدم "حلقات عمل الربان" التي تجمع العلماء والربابنة والطواقم لوضع أدوات وتقنيات التخفيف من الصيد العرضي وتبادل أفضل الممارسات، مما يوفر نموذجا يمكن اعتماده في مصايد أسماك أخرى غير أسماك التونة[68].

62 - وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضطلع الائتلافات بدور مهم في تعزيز التعاون الدولي من خلال بناء الزخم والحفاظ عليه لمواجهة التحديات العالمية بطريقة تعاونية. فقد أُنشئ ائتلاف الطموح الكبير في التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية في مؤتمر قمة المحيط الواحد في عام 2022 لجمع الدول الملتزمة بتنفيذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري. ويركز الائتلاف الآن على دعم جهود التصديق والتنفيذ.

63 - وأخيرا، يوفر عقد الأمم المتحدة القادم للنقل المستدام[69] فرصا جديدة للعمل التعاوني من أجل تعزيز الإطار السياساتي والقانوني للنقل البحري المستدام والمساهمة بالتالي في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 14، الذي يضطلع فيه النقل بدور محوري. ومن التوصيات المهمة أيضا في سياق تعزيز الحلول التعاونية لمواءمة السياسات التجارية والاقتصادية مع استدامة المحيطات العديد من توصيات منتدى الأمم المتحدة الخامس للمحيطات بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة التي شاركت فرنسا وكوستاريكا في تقديمها[70].

(67) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

(68) المرجع نفسه.

(69) انظر قرار الجمعية العامة 148/78، الفقرة 14.

(70) ملخص توصيات الرؤساء لمنتدى الأمم المتحدة الخامس للمحيطات بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. متاح عبر الرابط التالي: unctad.org/system/files/information-document/ditc-ted-06032025-5unof-chairs-summary-format-vfinal.pdf؛ مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

جيم - الترويج للحلول المبتكرة القائمة على العلم

64 - يستدعي تحقيق الهدف 14 وغاياته وجود تفاعل قوي بين العلوم والسياسات بغية تقديم معلومات علمية تكون حسنة التوقيت وموثوقة وواضحة ليُسترشد بها في تقرير السياسات واتخاذ الإجراءات[7]. وتؤدي العلوم، ولا سيما التكنولوجيات الجديدة، دورا متزايد الأهمية في دعم أنشطة الرصد والمراقبة والإشراف، والمساهمة بالتالي في التنفيذ الفعال للقانون الدولي والامتثال له وإنفاذه، كما هو مبين في الاتفاقية.

65 - ولمعالجة التوزيع غير المتكافئ لعلوم المحيطات عبر المناطق الجغرافية والأجيال والأجناس ودعم الأفراد والمؤسسات في تطوير المهارات اللازمة لتقديم حلول مستدامة وقائمة على العلوم للمحيطات في جميع أنحاء العالم، أُطلق في عام 2023 مرفق جديد لتنمية القدرات في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ليكون واجهة بينية تستهدف تحسين إمكانية الوصول إلى المبادرات المتصلة بتنمية القدرات للشركاء المنخرطين في عقد المحيطات، مع تركيز الاهتمام على الأخصائيين في مجال المحيطات في أوائل مسارهم المهني وممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

66 - ويُطلب من السلطة، بموجب الاتفاقية، تعزيز وتشجيع إجراء البحوث العلمية البحرية فضلا عن تنسيق ونشر نتائج هذه البحوث والتحليلات عند توفرها[71]. وفي هذا السياق، واصلت أمانة السلطة دعم تنفيذ خطة عمل السلطة الدولية لقاع البحار في مجال البحوث العلمية البحرية دعما لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، جرى الحصول على معلومات هامة عن بيئات قاع البحار العميقة في المنطقة من خلال أنشطة الاستكشاف التي يقوم بها المتعاقدون[72].

67 - وشهد عام 2023 بدء مرحلة جديدة من برنامج نانسن لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، وهو شراكة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي ومعهد البحوث البحرية في النرويج ومنظمات مصايد الأسماك الإقليمية و 32 دولة شريكة في أفريقيا وخليج البنغال. وتماشيا مع خريطة طريق منظمة الأغذية والزراعة للتحول الأزرق، يدعم البرنامج الدول الشريكة له في توليد المعارف العلمية بشأن الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية من خلال جمع البيانات والمعلومات الفريدة المتعلقة بمصايد الأسماك وغيرها من القضايا التي تتصدر جدول الأعمال العالمي، مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتلوث. وكذلك يدعم البرنامج تعزيز الأطر السياساتية والقانونية للدول الشريكة من أجل تعزيز المواءمة مع نهج النظام الأيكولوجي في مصايد الأسماك.

68 - وإضافة إلى ذلك، تساهم المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في النهوض بالبحث العلمي من خلال برامج المساعدة التقنية وتنمية القدرات، مثل برنامج "البحر المتوسط من أجل الأسماك" التابع للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، الذي يدعم أعضاء الهيئة في الاطلاع على بيانات ومعلومات عالية الجودة وأعلى فضل الممارسات والأدوات والتقنيات[73].

69 - وأخيرا، يتيح التطور التكنولوجي فرصا جوهرية لإدارة الموارد البحرية وحفظها، ولدعم تنفيذ الالتزامات والتعهدات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد أصبحت التكنولوجيا، بما في ذلك الصور الساتلية،

(71) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المادة 143.

(72) مساهمة السلطة الدولية لقاع البحار.

(73) مساهمة منظمة الأغذية والزراعة.

ونظم رصد السفن، ونظم تتبع المنتجات والتوثيق الإلكتروني، فضلا عن قدرات إدخال البيانات عن بُعد وإعداد التقارير، متاحة وفعالة بشكل متزايد في توفير بيانات آنية لدعم رصد الموارد البحرية ورصد الامتثال ورصد الموارد البحرية للأغراض العلمية ولإدارتها[74].

70 - وعلى وجه التحديد، فإن جمع البيانات من مصايد الأسماك الصغيرة الحجم مهمة صعبة في العديد من المناطق، ولا سيما في الدول النامية ذات قدرات الرصد المحدودة. وغالبا ما يعمل صغار الصيادين والصيادون الحرفيون على نطاق صغير في مواقع نائية ويقومون بإنزال وبيع منتجاتهم في مواقع نائية، مما يجعل جهود جمع البيانات غير منتظمة وبطيئة ومكلفة. وتسمح التكنولوجيا الجوالة بإدخال تحسينات كبيرة في جمع البيانات، مثل تطبيق Tails على الهاتف الذكي والجهاز اللوحي المستخدم في عدد من الدول الجزرية في المحيط الهادئ، الذي يسمح بجمع معلومات عن المصيد في المواقع النائية وإرسالها على الفور لتحليلها، حتى عندما يكون الاتصال بالإنترنت محدودا. وإضافة إلى ذلك، أثبت استخدام المعارف الإيكولوجية المحلية وبرامج جمع البيانات المجتمعية أنه آلية فعالة من حيث التكلفة بغرض تعزيز البيانات المتاحة للعلوم ولإدارة مصايد الأسماك، على سبيل المثال في مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث تُستخدم المعارف الإيكولوجية المحلية لدعم القرارات المتصلة بالإدارة في المنطقة[75].

خامسا - استنتاجات وتوصيات

71 - توفر الاتفاقية الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ولذلك، فإن التنفيذ الفعال للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، أمر حيوي لتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، وبالتالي تحقيق الهدف 14. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، حدثت تطورات قانونية مهمة في المجالات الرئيسية ذات الصلة بالهدف 14.

72 - ويتيح التقدم المحرز في المجال القانوني فرصا جديدة لتعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وللتغلب على التحديات الوشيكة والاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة، من الضروري إزالة الحواجز المتصلة بالقدرات والموارد التي تحول دون أن تصبح الدول أطرافا في الاتفاقية وفي الصكوك ذات الصلة وتحول دون تنفيذها. ومن الخطوات الحاسمة بالقدر نفسه لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام من خلال تنفيذ القانون الدولي، إتمام العمليات الجارية ودعم الشراكات والمبادرات التعاونية التي تضم أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات، فضلا عن تعزيز الحلول المبتكرة القائمة على العلوم.

73 - واستنادا إلى المناقشات والالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمري الأمم المتحدة لعامي 2017 و 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، سيتيح مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 فرصة فريدة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن واستكشاف نُهج جديدة ومبتكرة لاتخاذ إجراءات ملموسة، بسبل

(74) المرجع نفسه.

(75) المرجع نفسه.

منها إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام لأغراض التنمية المستدامة.

74 - وينبغي أن يسترشد العمل نحو تحقيق الهدف 14 باستكشاف أوجه التآزر بين الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة والاستفادة منها، وتعزيز المشاركة العالمية والتنفيذ الكامل للاتفاقية والصكوك ذات الصلة، ودعم امتثال الدول لالتزاماتها الدولية، بسبل منها بناء القدرات القوية.

سادسا - أسئلة توجيهية

75 - يمكن الاستعانة بالأسئلة التوجيهية التالية لإثراء المناقشة:

(أ) كيف يمكن لتنفيذ القانون الدولي، على نحو المجسّد في الاتفاقية، أن يسهمَ في الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؟

(ب) كيف يمكن تعبئة التعاون والتنسيق بين القطاعات لدعم التنفيذ الفعال للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية؟

(ج) كيف يمكن لكيانات منظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وما يتصل بها من صكوك؟

(د) كيف يمكن الاستفادة من الروابط وأوجه التآزر بين الصكوك القانونية ذات الصلة لدعم التنفيذ الفعال للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية؟

(هـ) ما هي الاحتياجات الأكثر إلحاحا من القدرات والموارد اللازمة فيما يتصل بتمكين الانضمام إلى الاتفاقية والصكوك ذات الصلة وتنفيذها، وكيف يمكن أن يسهم بناء القدرات بطرق مبتكرة في تلبية هذه الاحتياجات؟

(و) كيف يمكن أن تسهم التكنولوجيات الجديدة واتخاذ القرارات بالاستناد إلى المعطيات العلمية في تعزيز تنفيذ القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية؟

(ز) كيف يمكن أن تسهم المشاركة الشاملة في العمليات المتعلقة بالمحيطات والمشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك أكثرهم عرضة للخطر، بفعالية أكبر في تحقيق هدف حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام؟